الحدث

بينما واصل الاحتلال عملياته العسكرية في الضفة الغربية المحتلة، وسط استمرار هجمات المستوطنين، أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش أنه أعطى تعليماته للإدارة المدنية بالإعداد لتطبيق السيادة على الضفة الغربية المحتلة، لـ«يكون عام 2025 عام السيادة»، وذلك في استكمال حكومة بنيامين نتنياهو تحركاتها لتنفيذ مخططاتها في الضفة الغربية، مستبقة بدء ولاية الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب الذي منح إسرائيل في ولايته الأولى هامشاً مريحاً بما يتعلق بالاستيطان

ضم الضفة الغربية

سموتريتش: 2025 عام فرض السيادة

حيفا ـ **نايف زيداني**
رام الله ـ **العربي الجديد**

جاهر بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي والوزير المسؤول عن الاستيطان في وزارة الأمن بحكومة الاحتلال، أمس الاثنين، بمخططات الاحتلال للضفة الغربية في العام المقبل، مشيراً إلى أنه أعطى تعليماته للإدارة المدنية بالإعداد لتطبيق السيادة على الضفة الغربية المحتلة، مضيفاً أنه حان الوقت لـ«يكون عام 2025 عام السيادة»، وذلك بعد أيام قليلة من إعلان الوزير المتطرف، في الأول من الشهر الحالي، عقب موافقة حكومة الاحتلال على ميزانية 2025 التي تشمل خفض الإنفاق لتغطية تكاليف الحرب، أن «الهدف الرئيسي في ميزانية 2025 هو الحفاظ على أمن الدولة وتحقيق النصر على كل الجبهات». وتأتي مجاهرة سموتريتش بالمخطط، بحسب ما نقلته صحيفة معاريف الإسرائيلية، عن مسؤولين إسرائيليين، لم تسمّهم، بعدما طُرح الموضوع أمام الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، كواحدة من النقاط الرئيسية التي تريد إسرائيل الحصول على دعمه فيها بوصفه رئيساً. وذكرت الصحيفة العبرية، أن إعلان سموتريتش موقفه على الملأ يأتي بعد فترة من المحادثات الهادئة لتجنّب إزعاج إدارة جو بايدن وعدم الإضرار بحملة ترامب.

ويراهن المسؤولون الإسرائيليون على موقف داعم من ترامب بعدما كان قد نقل في 2018، خلال ولايته الأولى (2017-2021) السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة، مستبقاً ذلك بإعلانه في ديسمبر/ كانون الأول 2017 أن «إسرائيل دولة ذات سيادة، ولها الحق، كأي دولة أخرى ذات سيادة، في أن تحدد عاصمتها»، مضيفاً أن «الاعتراف بهذه الحقيقة هو شرط ضروري لتحقيق السلام». كذلك في عام 2019، تخلت إدارة ترامب عن الموقف الأميركي الراسخ بأن المستوطنات في الضفة غير قانونية قبل أن يعيد الرئيس جو بايدن تبنّيه. وكانت وسائل إعلام إسرائيلية قد ذكرت، الأسبوع الماضي، أن قادة المستوطنين لديهم آمال بتوسيع الاستيطان في الضفة بعد فوز ترامب، فيما توقعت أن يطالب الوزراء الإسرائيليون المتطرفون نتنياهو بضم مناطق في الضفة.

في موازاة ذلك، كان وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، يقول للصحافيين في القدس المحتلة، أمس، إن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ليس أمراً «واقعياً اليوم»، مضيفاً رداً على سؤال حول إبرام اتفاقيات تطبيع محتملة بعد إعادة انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة: «لا أعتقد أن هذا الموقف واقعي اليوم ويجب أن نكون واقعيين»، و«بكلمة واحدة، لا». واعتبر أن أي دولة فلسطينية مستقبلية ستكون «دولة حماس». من جهة أخرى، زعم ساعر أنه لا يوجد قرار بشأن مسألة ضم مناطق في الضفة الغربية قبل أن يصدر بعد ساعات قليلة إعلان سموتريتش، ليدحض كلامه.

وقال سموتريتش في بيان لمكتبه أمس: «لقد أعطيت توجيهات لمديرية الاستيطان في وزارة الأمن، والإدارة المدنية، لبدء عمل مهني وشامل لإعداد البنية التحتية اللازمة لفرض السيادة. وفي وقت لاحق، أنوي قيادة قرار حكومي ينص على أن حكومة إسرائيل ستعمل مع الإدارة الجديدة للرئيس ترامب والمجتمع الدولي لفرض السيادة والاعتراف الأميركي (بها)». وفي ما يتعلق بالانتقادات الدولية، قال إنه حتى لو كان هناك في البداية من يعارضون هذه الخطوة علناً، «بما في ذلك من الدول العربية، فقد أثبتنا بالفعل في اتفاقيات أبراهام (التطبيع) أنه عندما تصمم إسرائيل على موقفها وحقها، فإنها تحصل في النهاية على الدعم والتقدير من الولايات المتحدة والدول العربية المجاورة». وأضاف: «لهذا السبب يجب أن نمضي قدمًا بكل قوة في هذا التحرّك. ليس لديّ شك في أن الرئيس ترامب الذي أظهر شجاعة وتصميماً في قراراته في ولايته الأولى سيدعم دولة إسرائيل في هذه الخطوة».

سموتريتش يأمل أن تعترف إدارة ترامب بالتحرك الإسرائيلي

وادعى زعيم حزب الصهيونية الدينية خلال اجتماع كتلة حزبه في الكنيست، أمس، أن «انتصار ترامب يجلب معه فرصة هامة لدولة إسرائيل. لقد كنا على مسافة خطوة من فرض السيادة على المستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية، خلال ولاية ترامب السابقة)، والآن حان الوقت لتنفيذ ذلك. وعام 2025 سيكون عام السيادة».

وتطرق سموتريتش، وفق ما ذكرته وسائل إعلام إسرائيلية من بينها «يديعوت أحرونوت» إلى مقاطعته ورفض التعامل معه من جانب إدارة بايدن، زاعماً أنه «يوجد الآن إجماع واسع في الائتلاف والمعارضة من كل أنحاء الكنيست على معارضة إقامة دولة فلسطينية التي ستشكل خطرا على وجود إسرائيل». ووسط محاولة نتنياهو المحافظة على حكومته باسترضاء خصوصاً سموتريتش، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير اللذين لطالما هددا بالانسحاب منها، ثم باتت أكثر تجانساً بعد إقالة وزير الأمن السابق يوآف غالانت، الأسبوع الماضي، فإن خطوة سموتريتش تأتي ضمن سلسلة من الخطوات الإسرائيلية التي تلاحقت منذ إعلان فوز ترامب على منافسته الديمقراطية كامالا هاريس. فقد عيّن نتنياهو، الجمعة الماضي، المستوطن والناشط الاستيطاني يحيئيل لايتر سفيراً جديداً لإسرائيل في الولايات المتحدة، خلفاً لمايك هرتسوغ. ويُعتبر لايتر مقرباً من نتنياهو، كما شغل سابقاً منصب رئيس مكتبه، عندما كان نتنياهو وزيراً للمالية قبل سنوات. في السياق، ذكرت صحيفة يسرائيل هيوم الإسرائيلية، أول من أمس، أن نتنياهو ومحيطه يشعران خلال الأيام الأخيرة بالتفاؤل والهدوء، بعد فوز ترامب بالانتخابات الأميركية، مضيفة أن التقارب بينه وبين نتنياهو أعاد قضية فرض السيادة على الضفة الغربية، إلى صدارة الأجندة في تل أبيب. وأشارت الصحيفة إلى أن مسؤولين بارزين في الحكومة الإسرائيلية بدأوا بوضع خطط لفرض السيادة على بعض التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، والموافقة على آلاف الوحدات السكنية، وإلغاء العقوبات على المستوطنين. بدورها، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أول من أمس، أن نتنياهو يعتزم إرسال وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر إلى واشنطن خلال الأيام القليلة المقبلة للقاء ترامب، إذ سيركز على «ملفات حساسة مثل الاستقرار الإقليمي، والتهديدات الإيرانية، ووقف إطلاق النار مع حزب الله».

ووفق تقديرات إسرائيلية، يقيم أكثر من 720 ألف مستوطن في مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلا أنه وفقاً للقانون الدولي تُعتبر المستوطنات المقامة في الضفة والقدس الشرقية غير قانونية. وبرز، أمس، إعلان وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو أن الاتحاد الأوروبي قد يفرض عقوبات جديدة قريباً على مستوطنين إسرائيليين متطرفين. وأضاف في منتدى باريس للسلام: «لقد فرضنا عقوبات، على المستوى الوطني ضد مستوطنين يقومون بأعمال عنف، وعلى المستوى الأوروبي»، مشيراً إلى أن «نظام العقوبات هذا تم تفعيله مرتين ومن الممكن تفعيله مرة ثالثة قريباً». وكان الاتحاد الأوروبي قد فرض، في إبريل/ نيسان ويوليو/ تموز الماضيين عقوبات على عدد من المستوطنين والمنظمات الاستيطانية بسبب انتهاكات ضد فلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين. في الأثناء، تركزت عمليات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، أمس الاثنين، في مخيم الجلزون شمالي محافظة رام الله. وأعلن الهلال الأحمر الفلسطيني، أمس، أن طواقمه في رام الله تعاملت مع خمس إصابات برصاص الاحتلال، في مخيم الجلزون شمالي محافظة رام الله، وذلك بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من المخيم، وسط عمليات دهم لعدة منازل واعتداء بالضرب المبرح على عدد من الفلسطينيين، الذين اعتقلت بعضهم. وخلال الاقتحام، اندلعت مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي أطلقت الرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع.

من جهتها، ذكرت «وفا» أن مواجهات اندلعت، أمس، بين فلسطينيين وقوات الاحتلال في بلدة تقوع، جنوب شرق بيت لحم، تركزت على المدخل الشمالي للبلدة، فيما أطلقت تلك القوات الرصاص وقنابل الغاز والصوت. وشملت الاقتحامات أمس، مخيم عايدة شمال بيت لحم، ومخيم شعفاط شمال القدس المحتلة، ومدينة نابلس ومنطقة عسكر شرقها. واعتقلت القوات الإسرائيلية أمس، ثمانية فلسطينيين من محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية، فيما أبقت على إغلاق مداخل عدة بلدات ومخيمات في الخليل بالبوابات الحديدية، ونصبت حواجز عسكرية وفتشت مركبات الفلسطينيين ودققت في هوياتهم.

إلى ذلك، ذكر بيان مشترك لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أن القوات الإسرائيلية، اعتقلت منذ مساء أول من أمس الأحد وحتى أمس 20 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون. وتركزت عمليات الاعتقال في محافظة الخليل، فيما توزعت بقية الاعتقالات على محافظات رام الله وقلقيلية ونابلس والقدس. كما واصل المستوطنون اعتداءاتهم بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم. كذلك سرق مستوطنون، ظهر أمس، الزيتون من أراضي الفلسطينيين في بلدة بروقين في محافظة سلفيت شمالي الضفة الغربية، فيما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، أن قوات الاحتلال منعت المواطنين الفلسطينيين دون سن الـ40 عاماً من الدخول إلى أراضيهم لقطف الزيتون في خربة يانون بجنوب نابلس، شمالي الضفة.

على صعيد آخر، هدمت قوات الاحتلال، صباح أمس، مسجداً ومسكناً ومنشآت في تجمّع بدوي يقع على أراضي بلدة جبع شمال القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية. وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت تجمع العراعرة البدوي المقام على أراضي جبع وشرعت آلياتها بهدم مسجد ومضافة للتجمع ومسكن ومنشأة لصيانة المركبات، وخمس حظائر للأغنام. في السياق، أخطرت قوات الاحتلال، بهدم حظيرة للأغنام في بلدة الجفتلك شمالي محافظة أريحا، شرقي الضفة الغربية بحجة عدم الترخيص، بحسب ما أكده لـ«العربي الجديد»، رئيس مجلس قروي الجفتلك أحمد غوانمة.

سموتريتش ونتنياهو في القدس المحتلة، يونيو الماضي (كوهين ماغن/فرانس برس)

الاستيطان تضاعف في عهد ترامب الأول

قالت حركة السلام الآن الإسرائيلية، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، إن الاستيطان الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة تضاعف خلال عهد دونالد ترامب بين 2017-2021. وذكرت في تقرير حينها أنه «كانت هناك تغييرات بعيدة المدى في الموقف الاميركي بشأن المستوطنات الإسرائيلية، وشجعت على الضم». وأضافت أن «إسرائيل سعت وبتأييد أميركي إلى جعل مخطط الضم أمراً واقعاً»، لافتة إلى أنه «تمت المصادقة على بناء 26 ألفاً و331 وحدة سكنية في المستوطنات» مقابل «10 آلاف و331 وحدة سكنية في الأعوام 2013-2016».

متابعة

الاحتلال يخشى إجراءات أميركية بعد انتهاء الإنذار

مع اقتراب انتهاء مهلة واشنطن لتل أبيب لزيادة المساعدات التي تدخل إلى غزة، تتخوّف حكومة بنيامين نتنياهو من عقوبات أميركية

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

كان وسط قطاع غزة، أمس الاثنين، على موعد مع مزيد من الإجرام الإسرائيلي، حيث اقتحمت دبابات الجانب الغربي من مخيم النصيرات، وفتحت النار تجاه المواطنين، ما أسفر عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى، وذلك في وقت لم تتوقف فيه حرب الإبادة في شمال القطاع المحاصر والممنوع من إدخال أي مساعدات إليه.

كل ذلك يأتي مع اقتراب انتهاء المهلة التي أعطتها الولايات المتحدة لإسرائيل لزيادة المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى القطاع، وسط تسريبات إسرائيلية عن مخاوف من خطوات تصعيدية من قبل إدارة جو بايدن قد تصل للمطالبة بوقف العدوان على غزة. وتنتهي يوم غد الأربعاء المهلة التي حددتها الولايات المتحدة لإسرائيل لزيادة المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى غزة، ففي 13 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وجّه وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، ووزير الدفاع لويد أوستن، رسالة إلى وزير الأمن الإسرائيلي آنذاك يوآف غالانت، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، تلوح بالإضرار بالمساعدات العسكرية في حال عدم إدخال مساعدات إنسانية إلى غزة في غضون 30 يوماً.

وبرز أمس ما نقلته صحيفة هآرتس عن دبلوماسيين ومسؤولين إسرائيليين لم تسمهم، قولهم إن حكومة بنيامين نتنياهو تستعد لخطوات عملية من جانب إدارة بايدن بعد اقتراب انتهاء الإنذار الأميركي، مشيرين إلى أن هذه الإدارة قد تقرر دعوة الجيش الإسرائيلي لإنهاء عملياته في غزة. وحذر هؤلاء المسؤولون من احتمال إعلان الولايات المتحدة أن إسرائيل لم تلتزم بالمطالب المتعلقة بالمساعدات الإنسانية لغزة، وأن الوقت المتبقي لدى إدارة بايدن كاف لإلحاق ضرر كبير بإسرائيل، مشيرين إلى أن صدور تقرير أممي بشأن الجوع في غزة قد يؤثر في حكومات أوروبية تفكر بمعاقبة اليمين الإسرائيلي. مع العلم أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، قال قبل أيام: «رأينا إسرائيل تتخذ عدداً من الخطوات المهمة في الأسابيع الأخيرة وهم يخططون لفتح معبر إضافي جديد في (مستوطنة) كيسوفيم في الأيام المقبلة»، في إطار محاولة واشنطن لتسجيل «نجاح» لتل أبيب في تحسين دخول المساعدات، مع اقتراب انتهاء مهلة الـ30 يوماً.

20 شهيداً وعدد من الجرحى وسط القطاع، لا سيما في النصيرات

وفي سياق قريب، أعلن الجيش الإسرائيلي أمس توسيع «المنطقة الإنسانية» في منطقة المواصي جنوبي غزة، والمكتظة بمئات الآلاف من النازحين. وقال الجيش في بيان: «نعلن عن توسيع المنطقة الإنسانية، التي تشمل مستشفيات ميدانية جرى إنشاؤها منذ بداية الحرب». وبهذا الخصوص، قالت هيئة البث الإسرائيلية إن الخطوة جاءت «بسبب الضغوط الأميركية والخوف من حظر الأسلحة». وأضافت: «ناقش المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) يوم أمس الأول الأحد سلسلة من الإجراءات لتحسين الوضع الإنساني في غزة، بسبب الضغوط والمخاوف نفسها». ونقلت الهيئة عن مصادر إسرائيلية قولها إن «الكابينت ناقش زيادة دخول المساعدات، وفتح معابر إضافية إلى غزة، واستئناف زيارات الصليب الأحمر للمعتقلين الفلسطينيين». وأضافت المصادر: «إسرائيل لبّت مطالب واشنطن، لكن ليس بشكل كامل».

كذلك، طالبت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، إسرائيل بفتح جميع المعابر الحدودية إلى غزة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية، واصفة الوضع الإنساني في قطاع غزة بالمأساوي. وقالت في بيان إن «حجم المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة لم تصل خلال الـ12 شهراً الماضية إلى مثل هذا المستوى المنخفض التي هي عليه حالياً». وأضافت أن إسرائيل قدمت وعوداً متكررة بهذا الشأن، لكنها «لم تفِ بها».

في غضون ذلك، أفادت «هآرتس» أن جيش الاحتلال يسمح لمسلّحين فلسطينيين، بنهب شاحنات مساعدات إنسانية تدخل قطاع غزة وفرض إتاوات عليها. ونقلت الصحيفة عن مصادر في منظمات الإغاثة الدولية العاملة في غزة، لم تسمّها، أنّ المسلحين المرتبطين بعشيرتين معروفتين في منطقة رفح، يعترضون جزءاً كبيراً من الشاحنات التي تدخل القطاع عبر معبر كرم أبو سالم، بشكل منهجي، وبغض طرف متعمّد من قبل قوات جيش الاحتلال. وترفض بعض منظمات الإغاثة دفع الإتاوات، وفي كثير من الحالات تبقى المساعدات والأدوات في المخازن التي يسيطر عليها الجيش، علماً أن المساعدات الإنسانية التي تنقلها الشاحنات تشكّل معظم المواد الغذائية والمعدّات الأساسية والحيوية في القطاع، حيث توقفت التجارة الخاصة تقريباً بالكامل. كما تقول المنظّمات، وفق «هآرتس»، إن «بقايا» قوات الشرطة المحلّية، حاولت في بعض الحالات التحرك ضد الناهبين، لكنها تعرّضت للهجوم من قبل الجيش الإسرائيلي الذي يعتبرها جزءاً من حركة حماس. ولفتت الصحيفة إلى تفاقم مشكلة العصابات المسلّحة منذ سيطرة الجيش الإسرائيلي على معبر رفح بين غزة ومصر، والذي كان يستخدم حتى ذلك الحين باعتباره طريقاً رئيسياً لدخول البضائع إلى القطاع. ومنذ توقّف نشاط المعبر، تدخل معظم البضائع إلى القطاع من خلال معبر كرم أبو سالم، الذي سيطر المسلحون على المنطقة المجاورة له. وقالت مصادر مطّلعة على عملية نقل المساعدات لم تسمّها «هآرتس»، إن المسلّحين يوقفون الشاحنات باستخدام حواجز مؤقتة أو بإطلاق النار على إطاراتها. وبعد ذلك، يطلبون من السائقين دفع «رسوم مرور» بقيمة 15 ألف شيكل (نحو 4 آلاف دولار). والسائق الذي يرفض الطلب يخاطر بتعرّضه للاختطاف من قبل العصابات، أو بالاستيلاء على الشاحنة وسرقة محتوياتها. وبحسب مصادر «هآرتس»، فإن هجمات المسلّحين تجري على مرأى من قوات الجيش الإسرائيلي، وعلى مسافة قصيرة منها، كما أن عدة منظّمات تعرّضت شاحناتها للهجوم، توجّهت إلى الجيش الذي رفض التدخل.

في هذا الوقت، واصل جيش الاحتلال عملياته في غزة، واقتحمت دباباته الجانب الغربي من مخيم النصيرات وسط القطاع أمس. وقال سكان، وفق وكالة رويترز، إن الدبابات الإسرائيلية فتحت النار خلال التوغل في غرب النصيرات، ما تسبب في حالة من الذعر بين السكان والأسر النازحة. وأفادت معلومات صحافية عن سقوط 20 شهيداً وعدد من الجرحى وسط القطاع، ولا سيما في النصيرات، منذ الفجر وحتى عصر أمس، فيما عمد الاحتلال إلى نسف مربعات سكنية غربي مخيم النصيرات.

كما أفيد بسقوط شهداء ومصابين بعد قصف طائرات الاحتلال الحربية محلاً تجارياً في شارع عمر المختار بمدينة غزة.

وفي شمال قطاع غزة الذي يعيش حتى وطأة حملة عسكرية عنيفة وحصار منذ أكثر من 40 يوماً، قال مسعفون إن أربعة أشخاص استشهدوا في غارة جوية إسرائيلية على بلدة بيت لاهيا. كما قال مسعفون إن نيراناً أطلقتها طائرة إسرائيلية مسيرة أدت إلى إصابة ثلاثة من أفراد الفرق الطبية في مستشفى كمال عدوان بالقرب من بيت لاهيا. وفي جباليا أفاد شهود عيان لـ«الأناضول» بوقوع عدة إصابات جراء إلقاء الجيش الإسرائيلي قنابل على فلسطينيين في جباليا النزلة. وكشف جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة أن الجيش الإسرائيلي يقصف المنازل بشمال القطاع على رؤوس الفلسطينيين، ومن يُستهدف ويتعرض لإصابة يُستشهد لصعوبة إنقاذه. وفي ظل استمرار المواجهات بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال في مناطق مختلفة من القطاع، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أمس بمقتل جندي في معارك غزة، من دون تحديد تاريخ مقتله.

شهيد بعد قصف الاحتلال مخيم النصيرات أمس (معز صالحي/الأناضول)

مع تضارب الأنباء حول مصير التسوية في لبنان، ومدى صدقيتها، شن حزب الله أكبر هجوم صاروخي على حيفا وجوارها، منذ اندلاع المواجهات في 8 أكتوبر 2023، فيما واصل الاحتلال غاراته في لبنان

تسوية لبنان وتوسيع الاجتياح

أكبر عدد صواريخ لحزب الله على حيفا

بيروت ـ **رينا الجهّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بدا التناقض واضحاً بين التسريبات والتصريحات السياسية بشأن احتمال حصول تسوية في لبنان لوقف العدوان الإسرائيلي، وبين إعلان الجيش الإسرائيلي توسيع العملية البرية في جنوب لبنان، بالتزامن مع شنّ حزب الله أكبر هجوم صاروخي على حيفا، منذ بدء المواجهات مع الاحتلال في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول 2023، بإقرار الإعلام الإسرائيلي، ومن منطقة لبنانية جنوبية «تم تطهيرها» من قبل جيش الاحتلال.

وأفادت تقارير إسرائيلية متتالية، بدأت بالصدور مساء أول من أمس الأحد، بوجود تقدّم في الاتصالات بشأن التوصّل إلى تسوية في لبنان، بادعاء وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، خلال إحاطة لصحافيين أجانب، أمس الاثنين، وقال إنه «يوجد تقدم في الاتصالات حول وقف إطلاق نار في لبنان»، مضيفاً أن إسرائيل تعمل على ذلك مع الولايات المتحدة، و«التحدي المركزي سيكون بإنفاذ ما يتم الاتفاق عليه». وتابع ساعر أن «بإمكان روسيا وسورية والمجتمع الدولي المساهمة في وقف تسلح حزب الله في لبنان، والأمر الأهم في مستقبل المنطقة هو منع إيران من حيازة سلاح نووي». بدورها، نقلت قناة كان العبرية، أمس الاثنين، عن مسؤول روسي كبير في الكرملين، لم تسمّه، قوله إن روسيا مستعدة للمساعدة في التوصّل إلى تسوية بين لبنان وإسرائيل، من خلال أداء دور في اتفاقية التسوية بين الطرفين. وبحسب أقوال المسؤول الروسي، فإن «روسيا مستعدة للمساعدة ودعم كل ما يوقف قتل المدنيين ويمنع تدمير البنية التحتية المدنية». وأفادت هيئة البث بأن روسيا ستشارك في اتفاقية التسوية، وأن دورها لن يكون بشأن ما يحدث داخل لبنان، ولكن أمام نظام بشار الأسد في سورية، من أجل منع مرور الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله.

وكان وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر قد توجه إلى واشنطن للقاء عدد من كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، وكذلك الرئيس المنتخب دونالد ترامب لبحث قضايا منها ما يتعلّق بالتسوية والحرب. وأشارت هيئة البث الإسرائيلية «كان» مساء الأحد، إلى أن إسرائيل وافقت على مقترح طرح قبل نحو عشرة أيام، من دون أن تشير إلى تفاصيل هذا المقترح. من جهتها، تحدثت القناة 12 العبرية نقلاً عن مصادر وصفتها بالمطّلعة، من دون أن تسميها، أنه تمت صياغة عدة بنود بشأن التسوية، لكنها ليست نهائية، من دون ذكر الجهة التي صاغتها. ولفتت إلى أن القضية الأساسية في ما يخص إسرائيل، سعيها لتحصيل التزام واضح من قبل الولايات المتحدة، بشأن «حرية العمل» في لبنان بعد الاتفاق، بمعنى أنها تستطيع مهاجمة ما قد تعتبره انتهاكاً من قبل حزب الله، وتطمح لمنع تعاظم قوة حزب الله على الحدود مجدداً. وأشارت القناة إلى أن الهدف الرئيسي لإسرائيل من زيارة ديرمر إلى الولايات المتحدة، هو صياغة نص يتيح لإسرائيل مهاجمة لبنان في حال وقوع انتهاكات من وجهة نظرها. ولفتت إلى أن هناك إجماعاً إسرائيلياً أميركياً على أن العملية (العدوان على لبنان) في الشمال قد استكملت أهدافها، ويجب ترجمة ذلك إلى إنجاز سياسي في الوقت الراهن. ونقلت عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين قولهم إنه ليس من الصائب أن يتاح لروسيا توسيع تأثيرها في لبنان، وأن لدى إسرائيل شريكاً استراتيجياً واحداً، هو الولايات المتحدة.

ويدور الحديث عن جدول زمني يتناسب مع موعد تسلم ترامب منصبه في الولايات المتحدة، في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، بحيث تبقى قوات جيش الاحتلال 60 يوماً في جنوب لبنان في القرى القريبة من الشريط الحدودي، فيما يتولى الجيش اللبناني في المرحلة التالية العمل بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي. و«تكافئ» الإدارة الأميركية روسيا على دورها من خلال إعفاء شركات روسية تعمل في سورية من العقوبات الأميركية. في المقابل، وافق رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي هرتسي هليفي، مساء الأحد، على خطط لتوسيع الغزو البري لجنوبي لبنان، وذلك رغم تحذيرات دولية من تداعيات مثل هذه الخطوة، وفق إعلام عبري. وقالت هيئة البث العبرية (رسمية)، إن الآف الجنود النظاميين والاحتياطيين سيشاركون في الخطط الجديدة، وأوضحت أنها تشمل «توسيع المناورة البرية (الغزو) إلى مناطق جديدة في جنوب لبنان يعمل فيها حزب الله». وزعمت أن هذه الخطوة «تهدف إلى تعزيز الإنجازات العسكرية». وأضافت الهيئة أن هذا التطور «يأتي في وقت حساس من المفاوضات حول وقف إطلاق النار مع لبنان».

من جهتها، أشارت صحيفة هآرتس العبرية، أمس الاثنين، إلى أن جيش الاحتلال استكمل مهمته الرئيسية التي حُدّدت له في لبنان، وهي تمشيط وتدمير البنى التحتية في الخط الأول من البلدات اللبنانية، أي الأقرب إلى الحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، بعمق خمسة كيلومترات. وذكرت الصحيفة أن جيش الاحتلال يخطط الآن لإمكانية التقدّم إلى خط البلدات الثاني، مشيرة في ذات الوقت إلى أن هليفي ليس متحمساً لهذه الخطوة، بسبب معضلتين أساسيتين قد تواجهان الجيش، إحداهما الأحوال الجوية التي ستزداد سوءاً مع دخول الشتاء، والثانية الحاجة إلى تجنيد المزيد من قوات الاحتياط في ظل التذمّر المتزايد من قبل الجنود، بسبب الضغط والعبء المفروض على نسبة صغيرة نسبياً من الإسرائيليين لتأدية الخدمة العسكرية الاحتياطية.

أما في لبنان، فتبدو الأجواء السياسية مناقضة لما يُشاع في الأوساط الإسرائيلية عن قرب التوصل إلى تسوية، إذ قالت أوساط مقرّبة من رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري لـ«العربي الجديد»، إن «حزب الله وبري ينفيان وصول مقترحات رسمية لوقف النار»، فيما نقلت عن مصادر سياسية لبنانية قولها إن «جدعون ساعر: بإمكان روسيا وسورية وقف تسلّح حزب الله».

الضاحية الجنوبية لبيروت بعد غارات إسرائيلية، 11 نوفمبر 2024 (أنور عمرو/فرانس برس)

«هناك تسريبات كثيرة عن مفاوضات تحصل واتصالات بهذا الشأن، لكن لم يصلنا بعد أي شيء رسمي»، مشيرة إلى أنه «من المبكر الحديث عن أجواء إيجابية، خصوصاً أن لا ثقة بالعدو أبداً، والتجربة الأخيرة دليل على ذلك، ونحن ننتظر الترجمة الميدانية». وذكّرت أوساط بري بأن «لبنان عبّر عن موقفه ولن يتراجع عن الثوابت، فهو متمسّك بوقف إطلاق النار فوراً وتنفيذ القرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006) بكافة مندرجاته، من دون أي تعديل». وتلقى بري اتصالاً هاتفياً من رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف، الذي أكد وقوف إيران «إلى جانب لبنان ومؤازرته بتنفيذ القرار الأممي رقم 1701». ووفق بيان صادر عن مكتب بري.

وفي السياق عينه، نفى مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله محمد عفيف تلقي أي مقترح لوقف إطلاق النار، قائلاً: «نسمع الكثير من الكلام، وهناك اتصالات دولية، وحراك سياسي كبير بين طهران وواشنطن وموسكو، لكن حتى الآن لم يصل إلى لبنان أو إلينا أي شيء رسمي أو مقترحات محددة، ولا أتوقع أن يكون هناك شيء محدّد قريباً». وإذ أكد عفيف عجز الاحتلال الإسرائيلي عن التقدّم في الميدان، قال: «لن تكسبوا حربكم بالتفوق الجوي أبداً ولا بالتدمير وقتل المدنيين من النساء والأطفال، وطالما أنكم عاجزون عن التقدم البري والسيطرة الفعلية فلن تحققوا أهدافكم السياسية العليا، وفق إعلام عبري. وقالت هيئة البث العبرية (رسمية)، إن الآف الجنود سيما في الخطوط الأمامية، من السلاح النظامي والاحتياطي، سيشاركون في عملية برية واسعة النطاق في جنوب لبنان، وذلك بعد أن «أنهى الجيش الإسرائيلي مهمته الرئيسية في الخط الأول من البلدات اللبنانية، أي الأقرب إلى الحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، بعمق خمسة كيلومترات. وذكرت الصحيفة أن جيش الاحتلال يخطط الآن لإمكانية التقدّم إلى خط البلدات الثاني، مشيرة في ذات الوقت إلى أن هليفي ليس متحمساً لهذه الخطوة، بسبب معضلتين أساسيتين قد تواجهان الجيش، إحداهما الأحوال الجوية التي ستزداد سوءاً مع دخول الشتاء، والثانية الحاجة إلى تجنيد المزيد من قوات الاحتياط في ظل التذمّر المتزايد من قبل الجنود، بسبب الضغط والعبء المفروض على نسبة صغيرة نسبياً من الإسرائيليين لتأدية الخدمة العسكرية الاحتياطية.

أما في لبنان، فتبدو الأجواء السياسية مناقضة لما يُشاع في الأوساط الإسرائيلية عن قرب التوصل إلى تسوية، إذ قالت أوساط مقرّبة من رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري لـ«العربي الجديد»، إن «حزب الله وبري ينفيان وصول مقترحات رسمية لوقف النار»، فيما نقلت عن مصادر سياسية لبنانية قولها إن «جدعون ساعر: بإمكان روسيا وسورية وقف تسلّح حزب الله».

تقرير

العراق ينسّق مع إيران لتجنيبه الحرب

بغداد ـ **محمد علي، صفاء الكبيسي**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

يحاول العراق تفادي تحول أراضيه إلى هدف للاحتلال الإسرائيلي، بعد تحذيرات من الأخير من استهداف العراق في حال استُخدمت أراضيه في مهاجمة إسرائيل من قبل إيران التي تهدد بالرد على الهجوم الذي استهدف داخل الأراضي الإيرانية في 26 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وفي هذا السياق، برزت المشاورات بين مسؤولين عراقيين وإيرانيين بشأن احتمالات اتساع دائرة الحرب في المنطقة، وإمكانية الهجوم الإيراني على إسرائيل وتبعات ذلك. وأجرى مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، مباحثات في طهران، التي وصل إليها أمس الأول الأحد على رأس وفد أمني عراقي رفيع، بتوجيه مباشر من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني. والتقى الأعرجي وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، خلال الزيارة، وقال الأعرجي في تدوينة له على «إكس»: «عقدنا اجتماعاً رسمياً مع وزير الخارجية الإيراني في طهران، لبحث آخر التطورات في الشرق الأوسط والمنطقة، وأكدنا ضرورة استمرار التعاون المشترك لتحقيق أمن شامل ومستدام لحدود البلدين، وأهمية التعاون بين دول المنطقة وتجنيبها مخاطر اتساع رقعة الصراع والضغط لإيقاف الحرب في غزة ولبنان». فيما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان أمس، أن الأعرجي وعراقجي بحثا آخر التطورات المرتبطة بالحرب على غزة ولبنان، ومؤكدين تضافر الجهود بين الدول الإسلامية لوقف الجرائم الإسرائيلية وإرسال المساعدات إلى غزة ولبنان. وأضافت أن عراقجي أشار في اللقاء إلى «علاقات جيدة للغاية واستراتيجية ومميزة» بين طهران وبغداد على كافة الأصعدة، مؤكداً أهمية التعاون بينهما، مضيفاً أن ذلك سيؤدي أيضاً إلى تطوير العلاقات، خصوصاً في المجال الاقتصادي. وشدد الوزير الإيراني على أن بلاده ترى في أمن العراق أمنها، معرباً عن أمله في تنفيذ الاتفاقية الأمنية بين البلدين المبرمة خلال مارس/آذار 2023 وتحقيق الأمن المستدام على المناطق الحدودية. من جهته، قدّم الأعرجي تقريراً عن التقدّم الذي تحقق في تنفيذ الاتفاقية الأمنية، مؤكداً عزيمة العراق لتنفيذها بالكامل، مشيراً إلى أن العراق أيضاً يعتبر أن أمن إيران انطلاقاً من أن سيتصدى لأي إجراء ضد إيران انطلاقاً من دولة من دول المنطقة». يجري ذلك في وقت تتصاعد فيه حدة القلق من إمكانية اتساع الحرب في المنطقة، بعد تأكيدات نشرتها وسائل إعلام أميركية وعبرية، وتهديدات إسرائيلية بضرب العراق في حال جرى استخدام أراضيه لأي هجمات باتجاه الأراضي المحتلة.

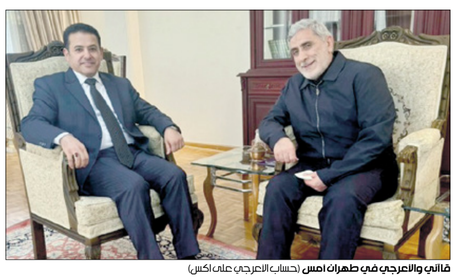

قاآني والأعرجي في طهران أمس (حساب الأعرجي على إكس)

بحث الأعرجي مع قاآني وعراقجي في طهران أوضاع المنطقة

في غضون ذلك، أعلنت «المقاومة الإسلامية» في العراق، أمس الاثنين، عن تنفيذ سلسلة هجمات بطائرات مسيّرة ملغمة، استهدفت مواقع وأهدافاً للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان السوري، متعهدة بمواصلة الهجمات لحين إيقاف العدوان على غزة ولبنان. وأصدرت الجماعة ستة بيانات أمس مرفقة بمشاهد مصورة قالت إنها لعمليات إطلاق طائرات مسيّرة على مواقع الاحتلال الإسرائيلي، وشملت الهجمات التي نفذت بطائرات مسيّرة ثابتة الجناح، أهدافاً عسكرية في جنوب وشمال الأراضي الفلسطينية المحتلة، والجولان السوري المحتل.

وتعليقاً على الهجمات الجديدة، قال المتحدث باسم «كتائب سيد الشهداء»، الشيخ كاظم الفرطوسي، في حديث هاتفي مقتضب مع «العربي الجديد»، إن «العمليات ستتواصل ما تواصل العدوان على لبنان وغزة». وأضاف الفرطوسي: «نسعى لإدامة خط النيران وإشغال الاحتلال، ووحدة الساحات ليس شعاراً إنما واقع حال نلتزم به»، مؤكداً أن «العمليات مستمرة، بل وسترتفع وتيرتها كلما ارتفعت وتيرة العدوان الصهيوني».

وفيما يتعلق بالإعلان الإيراني، كما التقى العراق، وفق الإعلان الإيراني، كما التقى الأعرجي قائد «فيلق القدس» الجنرال إسماعيل قاآني. وأفاد الأعرجي عبر «إكس» بأنه بحث معه «آخر تطورات الأوضاع في المنطقة، وشددنا على ضرورة عدم اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط وأهمية تعاون المجتمع الدولي، لتجنيب المنطقة والعالم مخاطر الحروب ويلاتها».

من جهته، أكد مسؤول في الحكومة العراقية، طلب عدم ذكر اسمه لـ«العربي الجديد»، أن زيارة الأعرجي «تركز على تطورات المنطقة مع المسؤولين الإيرانيين، واحتمالات اتساع دائرة الحرب»، مبيناً أن «العراق يرفض استخدام أراضيه منطلقاً للهجوم وهو ما تم إبلاغ الإيرانيين والأميركيين به على حد سواء». وأضاف أن «ملف الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن سيكون من بين المباحثات المشتركة بين الجانبين، خصوصاً أن العراق أوفى بجميع التزاماته تجاه إيران، لا سيما ضبط الحدود المشتركة وإبعاد المعارضة الإيرانية بإقليم كردستان عن الحدود».

وتأتي زيارة الأعرجي إلى طهران بعد يوم واحد فقط من لقائه في بغداد الملحق العسكري الإيراني العميد مجيد قلي بور، وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز أمن واستقرار البلدين وتنفيذ مذكرات التفاهم الخاصة بضبط الحدود، فضلاً عن استمرار التعاون بين العراق وإيران في مكافحة الإرهاب والتهريب. وأكد الأعرجي في اللقاء «الموقف العراقي الرافض بشدة لاستخدام الأجواء العراقية للاعتداء على إيران أو أي دولة من دول المنطقة».

الحدث

دعوات لوقف الحرب على غزة ولبنان

القمة العربية الإسلامية في الرياض

حضرت الحرب على غزة ولبنان في الرياض أمس خلال القمة العربية الإسلامية، التي اجتمعت الكلمات خلالها على ضرورة وقف العدوان

اجتمعت كلمات القادة العرب والدول الإسلامية، خلال القمة العربية الإسلامية غير العادية التي عُقدت في العاصمة السعودية الرياض أمس الاثنين، على ضرورة وقف الإبادة في غزة والحرب على لبنان، وسط دعوة لأفقة من السعودية لاحترام سيادة إيران والامتناع عن مهاجمة أراضيها. وجاءت هذه القمة بحضور أكثر من 50 من قادة وزعماء وممثلي بلدان عربية وإسلامية، وامتداداً للقمة العربية الإسلامية المشتركة التي عُقدت في الرياض في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وفق بيان لوزارة الخارجية السعودية، فيما عقدت على هامش القمة، أمس، لقاءات عديدة، جمع احدها رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي بنظيره العراقي محمد شياع السوداني وبملك الأردن عبد الله الثاني. كما التقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عدداً من المشاركين في القمة، أبرزهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وملك الأردن. وفي كلمته، دعا ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى وقف إطلاق النار في غزة ولبنان، وندد بـ«الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني»، مطالباً المجتمع الدولي بـ«النهوض بمسؤولياته لحفظ الأمن والسلم الدوليين والوقف الفوري للهجمات الإسرائيلية على الأشقاء في فلسطين ولبنان». كما أعرب عن «الإدانة العميقة للعمليات العسكرية الإسرائيلية التي استهدفت الأراضي اللبنانية، ورفض تهديد أمن لبنان واستقراره وانتهاك سلامته الإقليمية وتهجير مواطنيه». وأضاف: «أطلقنا التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج، التي استضافت المملكة مؤخراً اجتماعه الأول، وندعو بقية الدول للانضمام لهذا التحالف». كما دعا بن سلمان إسرائيل إلى احترام سيادة إيران والامتناع عن مهاجمة أراضيها. وقال إن على المجتمع الدولي أن يُلزم إسرائيل «باحترام سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشقيقة وعدم الاعتداء على أراضيها».

من جهته، أكد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، في كلمته، أن «أزمة تاريخية مصيرية غير مسبوقة» تعصف بلبنان، مشدداً على أنه «لا يجوز ولا يمكن أن تستمر إسرائيل في عدوانها المتمادي على لبنان وشعبه». وأضاف أن «الأساس يبقى وقف العدوان المستمر على لبنان فوراً وإعلان وقف إطلاق النار... مع تأكيد التزام الحكومة اللبنانية الثابت والراسخ بالقرار الدولي الرقم 1701 بكل مندرجاته». أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس، فدعا إلى تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، «ما لم تلتزم بالقانون الدولي». وحث دول العالم على «مراجعة علاقاتها مع دولة الاحتلال، وعدم تطبيع علاقاتها معها، في ظل عدم التزامها بالقانون الدولي وارتكاب الإبادة الجماعية واستهداف أونروا». وقال عباس إن «المجتمع الدولي فشل في وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة»، مضيفاً أن «الاعتداءات الإسرائيلية وحرب الإبادة في غزة تتواصل بالدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة».

من جهته، ثمّن أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في منشور عبر حسابه الرسمي على منصة إكس، «جهود المملكة العربية السعودية الشقيقة في استضافة هذه القمة الهامة لبحث سبل وقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان، وتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للمدنيين». في موازاة ذلك، أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في كلمته، أن بلاده ستقف ضد كل المخططات التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، معلناً إدانتها «حملة القتل الممنهج التي تُمارس بحق المدنيين في قطاع غزة».

وفي السياق، دعا عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني، في كلمته، إلى تكثيف الجهود على مسارات رئيسية، وهي «كسر الحصار على أهلنا في غزة لإنهاء الكارثة الإنسانية، ووقف التصعيد في الضفة الغربية والاعتداءات على الأماكن المقدسة، التي تضعف فرص السلام وتهدد أمن المنطقة كلها». كما أكد «دعم سيادة لبنان وأمنه ووقف الحرب عليه وتوفير كل ما يحتاجه الشعب اللبناني الشقيق من مساعدات، وإيجاد أفق سياسي حقيقي لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، فهو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة».

كما أكد ولي عهد الكويت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، في كلمته، أن «ما نشهده اليوم في غزة وباقي أرض فلسطين المحتلة من إبادة جماعية ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والاستهداف الممنهج لمظاهر الحياة، ومنع دخول المساعدات الإنسانية، وفرض سياسة التهجير القسري، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس، أمر يستوجب تكاثف المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الانتهاكات». كما شدد على ضرورة «التضامن مع الجمهورية اللبنانية، وتمكينها من استعادة السيطرة على مؤسساتها، وحماية مواطنيها وأراضيها، وتطبيق قرار مجلس الأمن 1701». أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فعزا الحالة الصعبة التي آلت إليها الأوضاع في غزة إلى عجز الدول الإسلامية، على عكس دول غربية تقدم إلى إسرائيل سائر أنواع الدعم.

بن سلمان: لاحترام سيادة إيران وعدم الاعتداء على أراضيها

دعا عباس إلى تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة

(العربي الجديد، الأناضول)

جانب من المشاركين في القمة أمس (مراد كولا/الأناضول)

رصد

هل تلاعب نتنياهو بوثائق 7 أكتوبر؟

فضيحة جديدة تطاول رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو تتعلق بتزوير بيانات حول علم مكتبه باستعداد حركة حماس لهجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الاثنين، بأن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية رصدت، ليلة 6 ـ 7 أكتوبر 2023، مؤشرات على استخدام أجهزة هواتف ذكية مع بطاقات «سيم» إسرائيلية (يُرجح أن عناصر حماس استخدموها)، وجرى تقديم تقارير بشأن ذلك إلى عدة جهات وبينها مكتب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ومنه إلى مجموعة من الضباط الكبار، وبينهم ضابط في الاستخبارات يُعرَف بـ«ش». وذكرت «يديعوت» أن رئيس طاقم موظفي مكتب رئيس الحكومة تساحي برافرمان، مارس ابتزازاً ضد الضابط «ش»، بهدف «إسكات الضابط أو ابتزازه»، لأن بحوزته مواد بالغة الأهمية حول استخدام هذه البطاقات، فيما عمل مسؤولون وموظفون في مكتب رئيس الحكومة على تزوير هذه المواد، من خلال إجراء تغييرات في مضمونها. وتتعلق هذه المواد «باتهامات ومسؤولية عما حدث في 7 أكتوبر، قبل (بدء هجوم حماس في) الساعة 06:30 بقليل». وتساءلت الصحيفة عما إذا «حدث فعلاً تزوير ساعات ومضمون (الوثائق)، وهل من شأنها أن تنعكس على مسؤولية واتهامات ضد مسؤولين في مكتب رئيس الحكومة، وربما الأرفع بينهم» في إشارة إلى نتنياهو.

(العربي الجديد)

فلسطينيون قرب الشريط الحدودي في غزة، 7 أكتوبر 2023 (سعيد خطيب/فرانس برس)

خاص

مفاوضات اتفاق غزة

تعويل مصري على إدارة ترامب

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أكدت معلومات توفرت لـ«العربي الجديد» أن المسؤولين المصريين يعوّلون على إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لكي تكون ضاغطة على تل أبيب من أجل إبرام اتفاق يوقف الحرب في غزة، كما أنهم يحاولون التوصل أولاً إلى اتفاق بين حركتي فتح وحماس حول مستقبل القطاع وإدارة الوضع الميداني والأمني فيه، إذ من المنتظر تلقي القاهرة الرد من قبل الطرفين خلال أيام. وأشارت المعلومات إلى أن المسؤولين المصريين طرحوا العديد من التصورات («المدعومة أميركياً»، من بينها تدريب قوات أمن فلسطينية لتتولى مسؤولية الأمن في القطاع، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية.

قالت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، إن القاهرة تعوّل على «تغير المشهد السياسي في الولايات المتحدة الأميركية عقب فوز دونالد ترامب، لإحراز تقدم في مفاوضات غزة واليوم التالي للحرب، اعتماداً على ما قاله ترامب للعرب خلال حملته الانتخابية، بأنه سيحقق السلام والأمن في غزة».

وأضافت المصادر أن «الإدارة الأميركية الحالية، وترامب نفسه، يتفقان على أن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يمثل عبئاً كبيراً عليهما، ولذلك فإن الإدارة المصرية ستستغل ذلك للضغط من أجل التوصل لاتفاق، حتى لو كان جزئياً، لوقف الحرب في قطاع غزة».

وذكرت هيئة البث الإسرائيلية (كان 11)، مساء السبت الماضي، أن مصر «عرضت على إسرائيل تولي تدريب قوات من الشرطة الفلسطينية في القاهرة من أجل إرسالها إلى قطاع غزة في اليوم التالي للحرب». ونقلت القناة عن مصدر دبلوماسي قوله إن «محادثات تجري في القاهرة حالياً حول هذه القضية مع الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة»، مشيرة إلى إجراء «ممثلين أمنيين وعسكريين أميركيين عدة زيارات إلى مصر حول الموضوع نفسه». وبحسب المصدر ذاته، فإن الاحتلال «لا يعطي الضوء الأخضر للفكرة في الوقت الحالي، لكن في مصر (فإن الاعتقاد) أن الولايات المتحدة والدول الغربية التي تريد عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة بعد الحرب، لم تتخل عن ذلك بعد». ولفت المصدر إلى أن الفكرة هي «تجنيد قوات شرطة جديدة للتدريب في مصر، لأنه لا يوجد عدد كاف من قوات الشرطة في الأراضي (التابعة) للسلطة الفلسطينية».

وكان المتحدث باسم حركة حماس جهاد طه قد نفى، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إطلاع الحركة على أي خطط لتدريب قوات فلسطينية لتتولى تأمين منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر.

شرق غرب

تشاد: مقتل 15 جندياً في اشتباكات

قتل 15 جندياً وأصيب آخرون بجروح في اشتباكات مع مسلحين ينتمون لجماعة بوكو حرام في تشاد، فيما أضاف المتحدث باسم الجيش في بيان أمس الاثنين، أنه تم إجلاء 32 مصاباً إلى العاصمة نجامينا لتلقي العلاج. وأفادت مصادر عسكرية بأن الاشتباكات وقعت السبت الماضي، في جزيرة كاريا في شمال غرب كابيغاكيندجيريا في إقليم بحيرة تشاد.

(فنا)

إسرائيل تعتبر عدد موقوفي امستردام قليلاً

قال وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد جدعون ساعر، للصحافيين في القدس المحتلة، أمس الاثنين، إن إسرائيل تعتبر عدد الاعتقالات إثر الصدامات في هولندا على هامش المباراة بين فريقي أياكس أمستردام ومكابي تل أبيب، الأسبوع الماضي، «قليلاً للغاية»، مضيفاً أن إسرائيل عرضت مساعدتها في التحقيق. وقد أوقفت الشرطة الهولندية نحو 60 شخصاً بعد تلك الصدامات.

(فرانس برس)

الصين بنت نموذجاً لمفاعل نووي لسفينة حربية

أظهر تحليل لصور الأقمار الاصطناعية وثائق حكومية صينية اطلعت عليها وكالة أسوشييتد برس، أمس الاثنين، أن الصين بنت نموذجاً أولياً لمفاعل نووي أرضي لسفينة حربية كبيرة، في أوضح إشارة حتى الآن على أن بكين تتقدم نحو إنتاج أول حاملة طائرات صينية تعمل بالطاقة النووية. ولدى الصين حالياً ثلاث حاملات طائرات، فيما تقول إن العمل جارٍ على بناء حاملة رابعة دون الإعلان ما إذا كانت ستعمل بالطاقة النووية أو التقليدية.

(أسوشييتد برس)

التصويت على إبقاء إيشيبا رئيساً للوزراء

صوّت البرلمان الياباني، أمس الاثنين، على إبقاء رئيس الوزراء شيغيرو إيشيبا (الصورة) في منصبه، رغم فقدان حزبه الحاكم، الحزب الديمقراطي، عشرات المقاعد في الانتخابات البرلمانية، الشهر الماضي. وفاز إيشيبا في جولة الإعادة (الأولى منذ 1994) بـ221 صوتاً من أصل 456 في مجلس النواب، مقابل 160 ليوشيهيكو نودا، رئيس الحزب الديمقراطي الدستوري الياباني المعارض، فيما لم يتم حساب 84 صوتاً لأنها سمّت آخرين.

(فرانس برس)

9 غارات على اليمن

أعلنت جماعة الحوثيين، أن التحالف الأميركي ـ البريطاني شنّ فجر أمس الاثنين، تسع غارات على محافظتي عمران وصعدة شمالي البلاد. وذكرت قناة المسيرة الناطقة باسم الجماعة، أن «الولايات المتحدة وبريطانيا شنتا 7 غارات على محافظة عمران». وأوضحت أن «الغارات الـ 7 استهدفت مديرية حرف سفيان بالمحافظة ذاتها». كما شنت القوات الأميركية والبريطانية، بحسب القناة «غارتين على منطقة الرحبة بمديرية الصفراء بمحافظة صعدة (شمال)». والأحد، أعلنت الجماعة اليمنية أن التحالف الأميركي البريطاني شن سبع غارات على مناطق مختلفة في العاصمة صنعاء ومحافظة عمران، شمالي البلاد.

(الأناضول)

الغلاف

يحاول الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إحاطة نفسه بصقور التطرف، الموالين له، في عهده الآتي، لترجمة أفكاره التي عبّر عنها طوال حملته الانتخابية الرئاسية، قبل تسلمه الرئاسة في يناير المقبل

فريق دونالد ترامب

صقور التطرف يحومون فوق البيت الأبيض

واشنطن ـ **محمد البديوي**

يرسم الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب صورة واضحة لعهده المقبل، المنتظر أن ينطلق رسمياً مع تنصيبه في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، مع ترشيحه من يُعدّون صقوراً في مناصب أساسية في إدارته العتيدة، خصوصاً بما يتعلق بملفات الهجرة وإقفال الحدود. وما يرشح من تعيينات يشير إلى أن الإدارة المنتظرة تريد أن تعتمد حلولاً قد تكون صدامية في الداخل والخارج، في ترجمة لأفكار ترامب خلال حملته الانتخابية. كما أن الأسماء المطروحة، سواء توم هومان، المفترض أن يتولى ملف الهجرة، أو إليز ستيفانيك، وهي النائبة الجمهورية التي اختارها ترامب لتكون سفيرة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وهي من المقرّبين منه ومن الرافضين لتمويل المنظمة الدولية، فضلاً عن اختيار سوزي وايلز في منصب كبيرة موظفي البيت الأبيض، تشير إلى أن ترامب يبدو مصراً على الاستعانة بصقور التطرف في ولايته الثانية والأخيرة، التي ستنتهي في عام 2029. وفي ظلّ تأكيد ترامب عدم ترشيح أحداً من أفراد عائلته لتبوّؤ منصب رسمي في الإدارة الجديدة، فإنه تم استبعاد اسمي نيكي هيلي ومايك بومبيو، في مقابل وجود صف من المرشحين الصقور، من أمثال ماركة روبيو وبيل هاغرتي وغيرهما.

في السياق، أعلن ترامب، أمس الاثنين، أنه اختار المدير السابق لإدارة الهجرة توم هومان، الذي وصفه بـ«قيصر الحدود»، ليتولى إدارة أمن الحدود والإشراف على عملية ترحيل المهاجرين المقيمين من دون أوراق ثبوتية داخل الولايات المتحدة، ووصفه بأنه سيكون «قيصر الحدود». ويرغب ترامب في إطلاق أكبر عملية ترحيل جماعي في تاريخ الولايات المتحدة (أكبر من تلك التي جرت في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور الذي رحّل أكثر من مليون شخص)، وبنى حملته الانتخابية على أساس المخاوف المناهضة للمهاجرين بشكل أكبر مما فعل في عام 2016، ووصفهم بشكل دائم في خطاباته بأنهم «يسمّمون دماء بلادنا»، وأنهم «مجرمون وخارجون عن القانون وتجار مخدرات وقتلة». وتشير تقارير إلى أن ترامب ربما سيسعى منذ اليوم الأول لنشر الجيش من أجل اعتقال وترحيل مهاجرين مقيمين في البلاد من دون أوراق ثبوتية. وتشير بيانات 2020 إلى أنه يوجد في الولايات المتحدة نحو 11 مليون مقيم دون أوراق ثبوتية، أي دخلوا البلاد عبر الحدود دون ختم دخول، ما يعني أنهم ليسوا مسجلين داخل الولايات المتحدة، بينما يقدّر عدد الذين دخلوا البلاد بالطريقة نفسها خلال فترة الرئيس الحالي جو بايدن بأكثر من مليوني شخص، وهو ما رفع عدد المهاجرين غير النظاميين إلى أكثر من 13 مليوناً. وبلغ إجمالي عدد المهاجرين الذين سمحت الولايات المتحدة بدخولهم عبر الحدود الجنوبية الغربية وأجرت مقابلات معهم خلال فترة بايدن، نحو 6,7 ملايين آخرين.

وتوم هومان زميل زائر في مؤسسة هيريتيج المحافظة، كما كان أحد المساهمين في كتاب «تفويض القيادة» لمشروع 2025. وهو أيضاً رئيس ومدير تنفيذي لمؤسسة بوردر 911، وهي مجموعة غير ربحية تحذر من تهديد مفترض يشكّله المهاجرون غير النظاميين أو غير المسجلين في أوراق ثبوتية. وأشرف توم هومان خلال عمله مع إدارة ترامب الأولى على نظام الهجرة الذي وضع عدداً قياسياً من الأطفال المهاجرين تحت الاحتجاز في 2017، وهو ما أطلق موجة من الانتقادات وقتها، قبل أن يتقاعد في 2018. أجريت أخيراً مقابلة مع توم هومان في برنامج 60 دقيقة على شبكة «سي بي إس»، تسببت في حالة من الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي، عندما سألته المذيعة عن إمكانية ترحيل المهاجرين دون فصل العائلات، فقال «نعم بالتأكيد العائلات يمكن ترحيلها معاً»، كما أكد أن ما تردد حول بناء معسكرات اعتقال لترحيل المهاجرين غير دقيق، فيما كان قد قال في تصريحات سابقة إنه سيتم وضع الآباء مع أبنائهم جنباً إلى جنب في المحاكمة. وألقى هومان كلمة منذ أشهر على المنصة الرئيسية للمؤتمر الوطني الجمهوري الذي شهد إعلان ترشح ترامب للرئاسة، وقال: «رسالة إلى ملايين الأجانب غير الشرعيين الذين أطلق جو بايدن سراحهم في بلدنا في انتهاك للقانون الفيدرالي: من الأفضل أن تبدأوا في حزم أمتعتكم من الآن. لأنكم ستذهبون إلى بلادكم. وإلى (الكارتيل في المكسيك): لقد قتلتم أميركيين أكثر مما قتلت المنظمات الإرهابية مجتمعة، وعندما يصل ترامب إلى المنصب سيمحوكم من على وجه الأرض. لقد انتهيتم». وأعلن أنه سيقدم على إغلاق الحدود الجنوبية للولايات المتحدة بالكامل وإعادة تفعيل برنامج ترامب «البقاء في المكسيك»، مع السعي إلى إبرام اتفاقيات تقضي بنقل طالبي اللجوء إلى دول أخرى لحين البت في طلباتهم.

في هذا الصدد، من المتوقع أن تواجه المكسيك بقيادة رئيستها الجديدة، كلاوديا شينباوم، مرحلة صعبة من التعايش مع ترامب في موضوع الحدود. ولا يتعلق الأمر فقط بإقفال الحدود، بل لتأثير أي عملية ترحيل على الوضع الاقتصادي للمكسيك، بعد تحوّل التحويلات المالية إلى أحد مصادر الدخل الرئيسية في البلاد. وشينباوم اليسارية مختلفة عن الرئيس السابق، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، الذي تمكن من التعايش مع ترامب في ولاية الأخير الأولى بين عامي 2017 و2012، وتمكن من تمرير السنوات الأربع بهدوء، بانياً بالتالي علاقة جيدة مع ترامب. وسعت شينباوم وفق ذلك، للتواصل سريعاً مع الرئيس العائد، فهنأته الخميس الماضي، بفوزه الانتخابي، لكن ترامب فعل أمرين خلال الاتصال الهاتفي. الأمر الأول هو «تذكير شينباوم» بوجود مشاكل حدودية. والأمر الثاني هو الطلب منها «إرسال تحياته» إلى لوبيز أوبرادور، في إشارة إلى اعتقاده أن الأخير يبقى مرشداً سياسياً لشينباوم في عهدها، الذي انطلق في الأول من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وينتهي في عام 2030.

واختار ترامب سوزي وايلز، أول امرأة في منصب كبيرة موظفي البيت الأبيض. ورافقت وايلز ترامب منذ عام 2015، في حملته الرئاسية الأولى، وساهمت في رسم خطوات عمله السياسي، وتحديداً سبل التواصل مع الناخبين. وُوصفت بأنها «مدمّرة خصومه»، وآخرهم حاكم فلوريدا الجمهوري رون ديسانتيس، الذي واجه ترامب في تمهيديات الحزب الجمهوري في العام الحالي، قبل الاقتناع بهزيمته، فانتقل إلى دعم ترامب. وحينه نُسب إلى وايلز، التي كانت مساعدة لديسانتيس فترة طويلة قبل انضمام معه، أنها أدت دوراً حاسماً في خروجه من السباق الرئاسي. ومن المفترض أن تؤدي وايلز في العهد العتيد دوراً مؤثراً، خصوصاً في سياق صياغة السياسات الداخلية والخارجية، لإدارة ترامب.

وفي وقتٍ أكد ترامب نفسه عدم ترشيح أحد من أفراد عائلته في منصب في الإدارة الجديدة، فإنه بات مؤكداً أن ابنته إيفانكا وزوجها جاريد كوشنر، وأن إريك ترامب جونيور وزوجته لارا، أصبحوا خارج حسابات الترشيحات. وكذلك قطع ترامب احتمالات عودة السفيرة الأميركية السابقة، نيكي هيلي، ووزير الخارجية السابق، مايك بومبيو، إلى الإدارة الجديدة، وشكرهما في منشور على منصات التواصل الاجتماعي على «عملهما من أجل البلاد». في المقابل، فإن إيلون ماسك، مالك شركتي سبايس أكس وتيسلا، فضلاً عن موقع إكس (تويتر سابقاً)، برز مرشحاً للانخراط في إدارة ترامب. وما أجج هذا الاحتمال، هو مشاركته في الاتصال الهاتفي الذي جمع ترامب مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، الأربعاء الماضي. وجاءت مشاركة ماسك على خلفية تزويده الجيش الأوكراني بخدمة الإنترنت عبر أقمار ستارلينك، التي ساهمت بشكل مؤثر في صمود أوكرانيا. ووعده ترامب في سبتمبر/أيلول الماضي، بأنه سيكون رئيساً لإدارة للكفاءة الحكومية أو DOGE في إشارة إلى عملة Dogecoin المشفرة التي غالباً ما يروج لها ماسك. وقال ترامب في حينه إن الوزارة «ستكلف بإجراء تدقيق مالي وأداء كامل للحكومة الفيدرالية بأكملها». حتى أن ماسك دائماً ما انتقد البيروقراطية الأميركية، التي وضعت العراقيل أمام شركته سبايس أكس، وفقاً له. وفضلاً عن ماسك، فإن المرشح الرئاسي المستقل، سابقاً، روبرت كينيدي جونيور، بات من الموالين لترامب، خصوصاً إثر تنحيه عن السباق الرئاسي في أغسطس/آب الماضي. وتعهد ترامب بمنحه دوراً في السياسة الصحية. مع العلم أن كينيدي، ابن السياسي روبرت كينيدي وابن شقيق الرئيس المغتال جون كينيدي، صنع اسماً لنفسه باعتباره من المشككين بجدوى اللقاحات خلال تفشي وباء كورونا، حتى أنه ربط اللقاحات بالتوحد لدى الأطفال.

وبرز أيضاً ريتشارد غرينيل، وهو من أقرب مساعدي ترامب في السياسة الخارجية، ومرشحه لمنصب مستشار مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض. وسبق لغرينيل أن أيد إنشاء منطقة حكم ذاتي في شرق أوكرانيا لإنهاء الحرب الروسية عليها، أي السماح لإقليمي دونيتسك ولوغانسك بإدارة شؤونهما بقدر كبير من الاستقلالية عن كييف، وهو ما رفضته أوكرانيا.

ومن المرشحين لتسلم مناصب في إدارة ترامب، لاري كودلو، المعروف بكونه المعلق الاقتصادي لشبكة فوكس نيوز، وكان مدير المجلس الاقتصادي الوطني خلال معظم فترة ولاية ترامب الأولى، وهو مرشح هذه المرة لتسلم وزارة الخزانة. مع العلم أن الملياردير جون بولسون، مدير صندوق التحوط الملياردير، مرشح لمنصب وزير الخزانة أيضاً، بفعل استضافته حملة لجمع التبرعات جمعت أكثر من 50 مليون دولار لمصلحة ترامب. وبولسون من كبار مؤيدي التخفيضات الضريبية والتحلل من الإجراءات التنظيمية، وهو ما يتوافق مع توجهات فريق ترامب الاقتصادي. ويبرز كذلك اسم ماركو روبيو، الذي حاول خطف مقعد المرشح على بطاقة ترامب بصفته نائباً للرئيس، غير أنه أضحى الآن مرشحاً لتسلم منصب وزير الخارجية، خصوصاً لتشابه سياسته بشكل كبير مع سياسة ترامب. كما تم ربط اسم بيل هاغرتي بالمنصب الوزاري وأيضاً بمنصب مستشار الأمن القومي.

في غضون ذلك، ينوي ترامب استخدام سلطته في الحزب الجمهوري لتمرير تشكيل حكومته من دون موافقة مجلس الشيوخ، حسبما ينص القانون الأميركي. ويحاول ترامب الاستفادة من الدور القيادي المرغوب لمجلس الشيوخ على أساس استعداد أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين السماح له القيام بذلك. وكتب ترامب عبر منصة إكس: «أي نائب جمهوري يسعى لمنصب قيادي في مجلس الشيوخ الأميركي، يجب أن يوافق على التعيينات الرئيسية (في مجلس الشيوخ!)». ولكنه طالب في نفس الوقت «بعدم الموافقة على تعيين أي من القضاة خلال هذه الفترة، لأن الديمقراطيين يسعون لتمرير قضاتهم على القيادة. هذا أمر غير مقبول».

ووفقاً للقواعد، فإنه يتعين عرض أي تشكيل حكومي على لجنة بمجلس الشيوخ أولاً، قبل أن يصوت الكونغرس بأكمله على التشكيل. ولكن الرئيس ربما يجري «تعيينات رئيسية مؤقتة» عندما لا ينعقد مجلس الشيوخ لمدة 10 أيام على الأقل. وهذا يهدف لضمان قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات. ومن أجل استمرار هذه التعيينات، يتعين أن تتم الموافقة عليها قبل انتهاء دورة انعقاد مجلس الشيوخ. وبعدما تحدث ترامب عما يعتزم القيام به، أعرب أبرز المرشحين لزعامة الأغلبية في مجلس الشيوخ عن تأييدهم له. وقال النائب عن ولاية فلوريدا ريك سكوت «أتفق معك بنسبة 100%. سأبذل قصارى جهدي لتمرير ترشيحاتك في أسرع وقت ممكن». كما أعرب النائبان، عن داكوتا الجنوبية جون ثون، وعن تكساس جون كورنين عن تقبلهما لهذا الرأي.

ترامب في فلوريدا، 6 نوفمبر 2024 (جابين بوتسفورد/Getty)

> توم هومان من أكثر المتطرفين رغبة في إبعاد المهاجرين

> إيلون ماسك جاهز لتسلم إدارة هيئة مراقبة حكومية

مايكل والتز مرشحاً لوزارة الدفاع

تصدّر النائب الجمهوري عن ولاية فلوريدا، مايكل والتز (الصورة)، لائحة مرشحي الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، لتسلم وزارة الدفاع. ووالتز جندي سابق في الجيش الأميركي، أدى دوراً بارزاً في رعاية التشريعات الهادفة إلى تقليل اعتماد واشنطن على المعادن المستوردة من بكين. لكن والتز من المؤيدين لضخّ المساعدات الأميركية لأوكرانيا، بالتوازي مع فرض رقابة أكبر على أموال دافعي الضرائب الأميركيين المخصصة لدعم جهود الدفاع في كييف.

متشدد لحقيبة الأمن الداخلي

بات مارك غرين، الجرّاح السابق في سلاح الطيران في صفوف الجيش الأميركي، مرشحاً لتسلم وزارة الأمن الداخلي، في عهد الرئيس المنتخب دونالد ترامب. ووصفه أنصار ترامب بأنه موالٍ له ومتشدد إزاء الهجرة ولديه أيضاً خبرة تشريعية كبيرة. يترأس غرين حالياً لجنة الأمن الداخلي في مجلس النواب، وبرز اسمه أخيراً بعد تراجع أسهم وزير الأمن في عهد ترامب، تشاد وولف، الذي على الرغم من ولائه للرئيس المنتخب، تراجعت حظوظه.

إليز ستيفانيك... مؤيدة لإسرائيل ومعادية للأمم المتحدة

> تبدو إليز ستيفانيك، المرشحة لتسلّم منصب السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة، من غلاة المتطرفين الجمهوريين المؤيدين للرئيس المنتخب دونالد ترامب، في ظلّ مواقف متشددة أدلت بها سابقاً

واشنطن ـ **العربي الجديد**

واصل الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، تسمية أعضاء فريق عمله للولاية الرئاسية، التي تبدأ رسمياً في 20 يناير/كانون الثاني المقبل، وتستمر حتى عام 2029. وفي السياق، اختار ترامب، أمس الأحد، النائبة الجمهورية عن نيويورك إليز ستيفانيك، المعروفة بتأييدها لإسرائيل لتكون مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة. وقال ترامب في منشور عبر منصته تروث سوشال: «يشرفني ترشيح إليز ستيفانيك لمنصب سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. إنها شخصية قوية ومقاتلة حقيقية لسياسة أميركا أولاً». وقد أصبحت صديقة نيويورك بوست إلى أن إليز ستيفانيك، البالغة من العمر 40 عاماً، قبلت العرض، ويتوقع أن تواصل تبني رسالة ترامب التي تركز على سياسة «أميركا أولاً» ودعم إسرائيل.

ولطالما هاجمت إليز ستيفانيك الأمم المتحدة، معتبرة أن المنظمة الدولية «معادية للسامية». وفي الشهر الماضي، دعت إلى «إعادة تقييم كاملة للتمويل الأميركي للأمم المتحدة»، وذلك رداً على جهود السلطة الفلسطينية لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة، على وقع العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وحظيت ستيفانيك في العام الحالي بإشادة من الجمهوريين والزعماء اليهود بعدما استجوبت رؤساء الجامعات في جلسة استماع بمجلس النواب، بشأن تعاملهم مع تظاهرات الحرم الجامعي للطلاب المدافعين عن الفلسطينيين في غزة ضد الاعتداءات الإسرائيلية. وسبق لها أن ذكرت في 17 يوليو/تموز الماضي، خلال المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري بمدينة ميلووكي في ولاية ويسكونسن، أن «ترامب سيعيد القيادة الأخلاقية إلى البيت الأبيض، ويدين معاداة السامية، ويقف بقوة مع إسرائيل والشعب اليهودي». مع العلم أن ترامب نفسه، كان قد قال إنه سيطرد الطلاب المتظاهرين من الولايات المتحدة، وفقاً لما كشفته تقرير لصحيفة «واشنطن بوست» الأميركية نشر في مايو/أيار الماضي وتطرق إلى تفاصيل اجتماع مغلق عقده ترامب خلال حملته الانتخابية مع مانحين يهود في نيويورك.

في السياق، أبدى أربعة دبلوماسيين أجانب لمجلة بوليتيكو، يعملون في قضايا الأمم المتحدة، توقعهم بأن يخفض ترامب التمويل الأميركي لبرامج الأمم المتحدة بشكل حاد، وينسحب من منظمة الصحة العالمية والاتفاق العالمي المعني بالهجرة. وتطرح هذه التطورات مستقبلاً قاتماً للعلاقات الأميركية مع الأمم المتحدة، بعد مرحلة من التعاون في عهد ليندا توماس ـ غرينفيلد، بين عامي 2021 و2025.

وستيفانيك حليفة قوية لترامب، في ولاية نيويورك، التي لم تمنحه أصواتها في الانتخابات الرئاسية، التي أجريت الثلاثاء الماضي. وكانت تتوقع حصولها على منصب في إدارة ترامب، بحسب ما كشفته لقناة سي إن أن، في وقت سابق من العام الحالي، معتبرة أنها «فخورة بأن تكون بديلاً كبيراً، وستخدم بفخر في إدارة ترامب المستقبلية». وسبق لها أن حلت مكان ليز تشيني كرئيسة لمؤتمر الحزب الجمهوري في مايو/أيار 2021، وتشيني من الجمهوريين المعارضين لترامب.

وعملت ستيفانيك رئيسة للمؤتمر الجمهوري في مجلس النواب. وجعلها أداؤها، الذي وُصف بـ«العدواني» خلال جلسات الاستماع لعزل ترامب في الكونغرس في عام 2019 «نجمة جمهورية»، كما قال ترامب نفسه في ذلك الوقت. غير أن وقوفها إلى جانبه بعد رئاسيات 2020، من الجمهوريين القلائل الذين دافعوا عن نتائج الانتخابات في ذلك الوقت الأقرار، رفضت ستيفانيك في ذلك الوقت الإقرار بفوز الرئيس جو بايدن بالرئاسة، بل روّجت لادعاءات ترامب حول تزوير الانتخابات. مع ذلك، لم تكن ستيفانيك من أكبر المعجبين بترامب سابقاً، فقد صوّتت ضد خطته الضريبية لعام 2017، وكانت ناقدة صريحة في بعض الأحيان خلال حملته الرئاسية لعام 2016، لكنها تحولت لاحقاً من منتقد إلى مدافع، وهي خطوة أوضحت أنها ترجع جزئياً إلى شعبية ترامب في منطقتها في شمال ولاية نيويورك. وعملت ستيفانيك مع رئيس مجلس النواب السابق بول راين، الذي كان مرشحاً لنيابة الرئيس على بطاقة المرشح للانتخابات الرئاسية لعام 2012 ميت رومني. وانتُخبت ستيفانيك للمرة الأولى عن دائرة شمال نيويورك، في عام 2014 وأعيد انتخابها في أعوام 2016 و2018 و2020 و2022. ومن المتوقع بعد تعيينها في منصبها الجديد، أن يُصبح الجمهوريون مهددين بفقدان مقعد نيابي في الكونغرس، لكنهم يعوّلون على اقترابهم من الحصول على الغالبية النيابية، وهي 218 مقعداً من أصل 435، وذلك بعد كسبهم 214 مقعداً، في مقابل 203 للديمقراطيين في الانتخابات التي أُجريت بالتوازي مع الرئاسيات الثلاثاء الماضي، وذلك وفق آخر الأرقام التي نشرتها وكالة أسوشييتد برس، اليوم الاثنين. وبالتالي، يبقى 18 مقعداً قيد الفرز، ومن المرجح بشكل كبير حصول الجمهوريين على الأكثرية النيابية.

> ستيفانيك: ترامب سيقف بقوة مع إسرائيل والشعب اليهودي

ستيفانيك في واشنطن، 21 يونيو 2024 (آنا مانيمايكر/Getty)

ترامب معني بمزيد من المباحثات لإنهاء حرب أوكرانيا

> قال الكرملين إنه لا خطط لمحادثات بين الرئيس فلاديمير بوتين والرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، فيما يدفع حلفاء كييف لمنح إدارة ترامب الوقت بشأن الصراع في أوكرانيا

بينما نفى الكرملين، أمس الاثنين، حصول اتصال هاتفي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بعد فوز الأخير بالانتخابات الرئاسية، الأسبوع الماضي، كان حلفاء كييف يشددون على أهمية استمرار دعم أوكرانيا، من بينهم وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، الذي أشار خلال منتدى باريس للسلام، أمس، إلى أنه لا ينبغي الحكم المسبق على كيفية تعامل الإدارة الأميركية المقبلة مع الصراع في أوكرانيا. يأتي ذلك في وقت كانت القوات الروسية والأوكرانية تتبادلان، منذ مساء السبت الماضي، عدداً قياسياً من الهجمات، وسط تقدّم لقوات موسكو في منطقة كورسك الروسية، حيث تشنّ كييف توغلاً منذ أغسطس/آب الماضي.

وكانت صحيفة واشنطن بوست الأميركية، قد نقلت أول من أمس الأحد، عن مصادر لم تسمها، أن ترامب تحدث إلى بوتين وحضه على عدم تصعيد الحرب في أوكرانيا، مضيفة أن ترامب ذكّر بوتين بالوجود العسكري الأميركي الكبير في أوروبا. وقالت المصادر إن ترامب أعرب عن اهتمامه بإجراء مزيد من المحادثات للبحث في إيجاد «حل للحرب في أوكرانيا قريباً». من جهتها نقلت وكالة رويترز عن مصدر مطلع، أمس، أن ترامب تحدث في الأيام الأخيرة مع بوتين ونصحه بعدم تصعيد الحرب في أوكرانيا. بدوره قال ستيفن تشيونغ، مدير الاتصالات في مكتب ترامب، عندما سُئل عن المكالمة الهاتفية، وفق «رويترز»: «لا نعلق على المكالمات الخاصة بين الرئيس ترامب وقادة العالم الآخرين».

بالمقابل، اعتبر المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، للصحافيين أمس، أن ما أوردته صحيفة واشنطن بوست «لا يمت للواقع بصلة»، وهو «مجرد اختلاق. هذا ببساطة نبأ كاذب». وأضاف أنه «حتى الآن، ليس هناك من خطط» لإجراء مثل هذه المحادثات. وبحسب بيسكوف، فإن بوتين كرر الأسبوع الماضي «أنه منفتح على أي مفاوضات» مع دول الغرب بشأن أوكرانيا، لكن «لم يجر إرسال أي إشارة» منهم. واتهم الزعماء الأوروبيين بمواصلة السعي لتحقيق «هزيمة استراتيجية» لروسيا، في رده على سؤال حول احتمال أن تسمح بريطانيا لأوكرانيا باستخدام أنظمة صواريخ ستورم شادو بعيدة المدى لضرب أهداف داخل روسيا. وكان بيسكوف قد قال في تصريحات صحافية، أول من أمس، إن فوز ترامب يعطي «إشارات إيجابية»، موضحاً أنه على الأقل «لا يتحدث عن رغبته في إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا وهذا ما يميزه عن الإدارة الحالية».

في موازاة ذلك، قال جان نويل بارو في منتدى باريس للسلام إنه «في مواجهة التكهنات بشأن ما يمكن أن تكون عليه مواقف أو مبادرات الإدارة الأميركية الجديدة، أعتقد أنه لا ينبغي لنا إطلاقاً أن نصدر أحكاماً مسبقة، وعلينا أن نمنحها (الإدارة) الوقت». وأضاف أنه في هذه الأثناء، يتعين على الحلفاء الغربيين أن يمنحوا كييف كل الوسائل اللازمة لصد القوات الروسية الغازية. بدورها قالت وزيرة الخارجية الفنلندية إيلينا فالتونين أمام المنتدى نفسه، إن «الأمر لا يتعلق بأوكرانيا فقط، فالتهديد الذي تسببه روسيا للبشرية وجودي ولا يبدأ أو ينتهي بأوكرانيا». في الأثناء، قال وزير الدفاع البريطاني جون هيلي، أمس، لشبكة سكاي نيوز البريطانية، إنه يتوقع أن تظل الإدارة الأميركية بقيادة ترامب ملتزمة تجاه حلف شمال الأطلسي (ناتو) وأوكرانيا مهما تطلب الأمر، مضيفاً أن «ترامب يعي أن الدول تحقق الأمن من خلال القوة». بدوره أعلن المستشار الألماني، أولاف شولتز، على إذاعة «إيه أر دي» الألمانية، مساء أول من أمس، أنه قرر «التحدث إلى الرئيس الروسي في الوقت المناسب»، مضيفاً: «لكنني سياسي مسؤول، ولا أفعل ذلك بمفردي». وأوضح أن إجراء محادثة مع بوتين يتطلب اتصالات ومحادثات مع عدد من الأطراف الأخرى، كما يجب مناقشة الوضع مع أوكرانيا. وعند سؤاله عن الوقت المناسب لإجراء المحادثة، أجاب: «قريباً»، مشدّداً على أنه من المهم ضمان أن «أوكرانيا يمكنها الاعتماد علينا وعلى الآخرين، وألا تخشى أن يجري تركها بمفردها». وكانت آخر محادثة هاتفية أجراها شولتز مع بوتين في ديسمبر/كانون الأول 2022، والتي دعا خلالها إلى حل دبلوماسي وسحب القوات الروسية من أوكرانيا.

يُذكر أن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، قد اعتبر، أول من أمس، أنه على روسيا أن تحاسَب على جرائم الحرب المرتكبة في أوكرانيا، وأن تدفع ثمن الدمار اللاحق بهذا البلد أياً يكن شكل اتفاق السلام المستقبلي. وتابع بوريل خلال زيارته منطقة تشيرنيغيف شمالي أوكرانيا: «هذا تحذير لمن يقولون إن هذه الحرب يجب أن تنتهي، وبالتالي دعونا ننهيها سريعاً وبأي طريقة». كذلك قال مستشار الأمن القومي الأميركي، جايك سوليفان، أول من أمس، في تصريح لشبكة «سي بي إس» الأميركية، أن الإدارة الحالية تعتزم تسليم كل المساعدات التي وعدت بها سابقاً لأوكرانيا لمواجهة روسيا بحلول موعد انتقال السلطة إلى ترامب في 20 يناير/كانون الثاني المقبل.

ميدانياً، أعلن قائد الجيش الأوكراني أوليكساندر سيرسكي، أمس، أن القوات الروسية تحاول التقدم في منطقة كورسك، مضيفاً على منصة تليغرام أن موسكو حشدت عشرات الآلاف من الجنود في المنطقة «لطرد قواتنا». من جهتها ذكرت وكالة إعلام روسية نقلاً عن وزارة الدفاع أن القوات الروسية سيطرت على كوليسنيكيفكا في منطقة خاركيف بشرق أوكرانيا. وأطلقت السلطات الأوكرانية في وقت مبكر أمس، تحذيراً من هجمات جوية روسية في عموم أنحاء البلاد، بعيد إعلانها مقتل ستة أشخاص وإصابة 19 آخرين على الأقل في ضربات شنّتها موسكو على مدينتي ميكولاييف وزابوريجيا في جنوب البلاد. كذلك قالت السلطات الأوكرانية، إن صاروخاً روسياً أصاب مبنى سكنياً في كريفي ريه، وسط أوكرانيا، أمس، ما أدى إلى إصابة سبعة أشخاص على الأقل، وما زال آخرون محاصرين تحت الأنقاض. وشنّت روسيا وأوكرانيا عدداً قياسياً من الهجمات المتبادلة بمسيّرات ليل السبت - الأحد. وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، على منصة إكس، أول من أمس، أن روسيا أطلقت ليل السبت - الأحد «145 طائرة مسيّرة من طراز شاهد (الإيرانية الصنع)، وغيرها من الطائرات الهجومية على أوكرانيا»، مشدّداً على أنه «لا يمكن إيقاف هذا الإرهاب بالكلمات». من جهتها، أعلنت روسيا إسقاط 34 طائرة مسيّرة في أجواء منطقة موسكو، في أكبر هجوم من نوعه يستهدف العاصمة منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

(رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

عقب قصف روسي في بوكروفسك أول من أمس (دييغو فيديل/Getty)

> جون هيلي: ترامب يعي أن الدول تحقق الأمن من خلال القوة

في خطوات صورية لا تهم الشارع السوري، سمح مجلس الشعب بملاحقة اثنين من أعضائه قضائياً، بعد إسقاط العضوية عن ثلاثة آخرين، علماً أن هذه المؤسسة تتولى فقط تنفيذ قرارات النظام الحاكم

محاولة إيحاء بالمحاسبة في مؤسسة صورية

مجلس الشعب السوري يأذن بمقاضاة عضوين

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

في دمشق خلال الانتخابات الأخيرة، 10 يوليو 2024 (لؤي بشارة/فرانس برس)

سمح مجلس الشعب التابع للنظام السوري بملاحقة اثنين من أعضائه قضائياً، بعد إسقاط العضوية عن ثلاثة آخرين، في خطوة لا يعيرها السوريون في مناطق سيطرة هذا النظام أي اهتمام لإدراكهم أن هذا المجلس مجرد ديكور سياسي يفتقد أي قيمة، فضلاً عن أن جل أعضائه في الدورة الحالية من متزعمي المليشيات وأمراء الحرب.

وذكرت وسائل إعلام تابعة للنظام يوم الاثنين الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي أن مجلس الشعب وافق على السماح بالملاحقة القضائية بحق اثنين من أعضائه، هما: مدلول العزيز، وهو عضو في المجلس عن دائرة محافظة دير الزور الانتخابية ويشغل أيضاً منصب مدير نادي «الفتوة» الرياضي، وأيهم جريكوس، وهو عضو عن دائرة محافظة اللاذقية.

ولم تخض هذه الوسائل في الأسباب التي دعت المجلس إلى هذه الخطوة، ولكن مصادر متابعة أشارت إلى أنه رُفعت قبل أشهر دعوى قضائية على العزيز متعلقة بقضايا تهريب. وذكرت شبكة «نهر ميديا» الإعلامية المحلية أن العزيز «أحد أذرع إيران المالية في دير الزور ويعمل في تهريب المخدرات والمحروقات»، مؤكدة أنه «ارتكب العديد من الانتهاكات بحق المدنيين أثناء تزعمه أحد الفصائل الجهادية المتطرفة، قبل «التسوية والمصالحة» مع النظام، وتشكيل مليشيا موالية له». وبحسب منظمة «مع العدالة» والتي وثقت لأبرز الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم بحق المدنيين من جانب النظام، كان مدلول العزيز أحد قادة «جبهة النصرة» في دير الزور في الفترة الممتدة ما بين عامي 2012-2015، مؤكدة أنه ارتكب جرائم قبل هروبه إلى دمشق مع سيطرة تنظيم داعش على شرقي سورية، حيث أجرى مصالحة مع جهاز المخابرات الجوية، وقام بتأسيس مليشيا من عشيرته لصالحها. وبيّنت أنه جمع ثروة طائلة من وراء السرقة والابتزاز وأنه دخل مجلس الشعب لدورتين متتاليتين بدعم من مليشيات الحرس الثوري الإيراني بدير الزور، مشيرة إلى أن العزيز «مسؤول عن عمليات قتل وخطف واعتقال وطلب الفديات واغتصاب من دمشق إلى تدمر وصولاً للمنطقة الشرقية، دير الزور والميادين والبوكمال».

أما أيهم جريكوس، فهو عضو في اللجنة المركزية لحزب البعث، وهو عضو في مجلس الشعب منذ عام 2012، ويرأس إحدى مليشيات الشبيحة في ريف اللاذقية. وهذه ليست المرة الأولى التي يرفع فيها المجلس الحصانة عن العزيز وجريكوس حيث كانا في الدورة الفائتة ضمن قائمة ضمت خمسة أسماء رُفعت عنهم الحصانة القانونية

> عبد الناصر حوشان: مجلس الشعب لا قيمة قانونية له

لمحاكمتهم بتهم «تتعلق بالفساد وهدر المال العام»، وعلى الرغم من ذلك عادا مرة أخرى عضوين في المجلس للدورة الحالية.

وأسقط مجلس الشعب في دورته الحالية التي بدأت أعمالها في أغسطس/آب الماضي، عضوية ثلاثة من أعضائه، هم: محمد حمشو وشادي دبسي بسبب حصولهما على الجنسية التركية، وأنس محمد الخطيب لحيازته الجنسية الأردنية.

وفي هذا الصدد، أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن مدلول العزيز المقرب من قيادات المليشيات الايرانية، متهم بـ«إقصاء شركة الحمشو من شراء ونقل النفط الخام، لصالح توسيع عمل شركة القاطرجي، التي كانت تعمل على نقل النفط الخام عبر المعابر النهرية من مناطق سيطرة قوات قسد».

وأوضح الحقوقي عبد الناصر حوشان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «طلب رفع الحصانة عن عضو في مجلس الشعب يقدّم من وزير العدل إلى رئيس المجلس الذي يستدعي العضو ويستمع إلى إفادته ثم يرفع الملف إلى لجنة الشؤون الدستورية التي في حال وجدت مبرراً لرفع الحصانة يُطرح الأمر للتصويت في اجتماع للمجلس». وتابع: «رفع الحصانة يكون بسبب جرم جزائي وهو بمثابة إذن بملاحقة العضو قضائياً، ولكن رفع الحصانة لا يؤثر على العضوية». وأضاف: إسقاط الحصانة يعني إبطال العضوية نهائياً. واعتبر حوشان أن «مجلس الشعب لا قيمة قانونية له لا قبل الثورة وبعدها، وهو مجرد مكان يضم انتهازيين وبعثيين»، مضيفاً: 90% من التشريعات كان يصدرها حافظ الأسد ولاحقاً ابنه بشار بموجب مراسيم تشريعية.

وتعليقاً على رفع الحصانة عن اثنين من أعضاء مجلس الشعب وإسقاط العضوية عن ثلاثة، بيّن الباحث السياسي أحمد القربي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن لـ«نظام الأسد بنية أمنية وعسكرية طائفية صلبة عصية على أي تغيير جوهري»، مضيفاً: «خارج هذه الدائرة لا مانع لدى النظام من تغيير الوجوه في الحكومة وحزب البعث ومجلس الشعب. هذه مجرد ديكور لا أكثر». وتابع: «في سبيل الإبقاء على البنية الصلبة لا يمانع النظام في إحداث تغيير في المؤسسات الديكورية التي ذكرتها». ورأى في خطوة مجلس الشعب الأخيرة «رسائل للداخل والخارج مفادها أن هناك محاسبة وإصلاحاً»، مضيفاً: ربما كانت هناك رسالة لتركيا باستبعاد عضوين يحملان جنسيتها، ولكن لا تأثير سياسياً لهذه الخطوات لأن مجلس الشعب لا قيمة له على الإطلاق.

وينص الدستور الذي وضعه بشار الأسد عام 2012 على أن مجلس الشعب «يتولى السلطة التشريعية في سورية، ومن مهامه: حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء، وإقرار الموازنة العامة للدولة وخطط التنمية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة، والعفو العام». بيد أن الوقائع تشير إلى أن هذا المجلس الذي يتكون من 250 مقعداً جلها لحزب البعث ومن يدور في فلكه، مجرد واجهة سياسية لنظام تتحكم فيه الأجهزة الأمنية ويملك فيه الأسد سلطات مطلقة. ولم يكن السوريون يبدون أي اهتمام بمجلس الشعب وأعماله قبل عام 2011 لأنهم يدركون انه مجرد ديكور سياسي لا قيمة له على أرض الواقع، وهو ما تكرس أكثر عقب اندلاع الثورة في ذلك العام، حيث كان المجلس مجرد متفرج على ما حدث في البلاد من عمليات قتل جماعي وتهجير وفساد. وضمت الدورة الحالية الكثير من متزعمي المليشيات المحلية التي ساندت النظام في قمع المتظاهرين ولاحقا تهجير ملايين السوريين، وأمراء الحرب والمتهمين بتجارة المخدرات. ووأد النظام الحياة السياسية في سورية منذ انقلاب عام 1963 الذي كرّس حزب البعث «قائدا للدولة والمجتمع»، والذي تحول لاحقاً هو نفسه إلى مجرد واجهة لنظام أمني يتحكم بكل مفاصل الحياة.

إيحاء بعمل برلماني

أصدرت القيادة المركزية لحزب البعث، الذي يهيمن على مجلس الشعب ولديه الكتلة الكبرى، يوم الأحد 3 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي قراراً يلزم النواب البعثيين في المجلس بالتصويت بالموافقة على القرارات القضائية، سواء كانت رفع حصانة أو إسقاط عضوية عن أحد النواب. ومن الواضح أن النظام يحاول الإيحاء أن ثمة عملاً برلمانياً في البلاد، إلا أن الوقائع والمعطيات تشير إلى أن مؤسسات النظام لا تعمل وفق قوانين ناظمة.

تقرير

شولتز لن يطرح الثقة بحكومته غداً

> لن يطرح المستشار الألماني أولاف شولتز إجراء تصويت على الثقة بحكومته في البرلمان، غداً الأربعاء، وذلك على الرغم من انهيار ائتلافه الحكومي الأسبوع الماضي

رفض المستشار الألماني أولاف شولتز، أمس الاثنين، مطلب التحالف المسيحي بإجراء تصويت على الثقة في البرلمان الألماني (بوندستاغ)، غداً الأربعاء، وذلك على خلفية انهيار ائتلافه الحكومي الأربعاء الماضي، إثر إقالته وزير المالية كريستيان ليندنر وانسحاب بقية وزراء الحزب الليبرالي من الحكومة. وأمس الاثنين، قال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، شتيفن هيبشتريت، «إن شولتز سيقرر في خطوة منفردة، إذا لزم الأمر، موعد التصويت على الثقة، وذلك إذا لم يُتوصل إلى اتفاق مع التحالف المسيحي المعارض (المكون من الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي)، مضيفاً أنه إذا لم تكن أكبر قوة معارضة في البلاد مهتمة بالتوصل إلى اتفاق، «فعندئذ يجب على المستشار أن يتخذ القرار ثم يجري التصويت على الثقة». وأكد هيبشترايت أن «المستشار لن يطلب التصويت على الثقة يوم (غداً) الأربعاء»، علماً أن شولتز سيلقي بياناً حكومياً في البرلمان. وكان شولتز قد أعرب عن استعداده لطلب التصويت على الثقة في حكومته في العام الحالي لتمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات مبكرة. وقال في مقابلة تلفزيونية مساء الأحد: «بالنسبة إلي لن تكون هناك مشكلة» لطلب التصويت على الثقة في البرلمان قبل عيد الميلاد (الذي يُحتفل به في 25 ديسمبر/كانون الأول من كل عام)، في حال وافقت الأحزاب الرئيسية». وأضاف «أريد أن يحدث ذلك سريعاً. ألمانيا تحتاج إلى حكومة جديدة ذات شرعية ديمقراطية في أقرب وقت». وكان شولتز قد تحدث في وقت سابق عن التصويت على الثقة في منتصف يناير/كانون الثاني المقبل، وأن يتم إجراء انتخابات مبكرة في أواخر شهر مارس/آذار المقبل، علماً أن الموعد الأساسي للانتخابات الألمانية، هو سبتمبر/أيلول 2025. ويحدد تاريخ التصويت على الثقة في البرلمان، متى يمكن إجراء انتخابات مبكرة في حال فشلت الحكومة في نيل الثقة. وبعد التصويت على الثقة الذي من المتوقع أن يخسره شولتز لأنه لم تعد لديه غالبية كافية في البرلمان، سيكون أمام الرئيس فرانك فالتر شتاينماير 21 يوماً لحل البرلمان، وسيتعين إجراء انتخابات جديدة في غضون 60 يوماً. ومنذ انهيار الائتلاف الحكومي الذي شكله في البداية كل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة شولتز وحزب الخضر والليبراليين، الأربعاء الماضي، بسبب خلافات عميقة حول السياسة الاقتصادية، تصاعدت الضغوط على المستشار لتنظيم انتخابات سريعة.

وكانت هناك دعوات متزايدة لإجراء انتخابات برلمانية سريعاً، في وقت يواجه فيه الاقتصاد القوي في أوروبا الكثير من التحديات وهو يقف على حافة الركود ويخشى عواقب عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية. وفي مقابلة مع صحيفة شتيرن الألمانية، دعا فريدريش ميرتس، مرشح الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني المحافظ لمنصب المستشارية، شولتز إلى طلب التصويت على الثقة اعتباراً من غدٍ الأربعاء. وكان ميرتس قد دعا أيضاً إلى إجراء انتخابات في 19 يناير المقبل، في وقت يتقدم حزبه في استطلاعات الرأي. وقد جعل ميرتس من التصويت المبكر على الثقة في البرلمان شرطاً مسبقاً لدعم حزبه لسلسلة من مشاريع القوانين المهمة التي تريد حكومة شولتز تمريرها في البرلمان قبل الانتخابات. من جهته، رأى المدير الأول للشؤون البرلمانية للحزب المسيحي الديمقراطي، تروستن فراي، في تصريحات لصحيفة بيلد أنه «لا ينبغي لشولتز إحداث المزيد من الضبابية، بل يجب إجراء تصويت على الثقة بسرعة».

ووفقاً لاستطلاع للرأي نشرته، أول من أمس الأحد، صحيفة «بيلد أم زونتاغ» الألمانية الأسبوعية وأجراه معهد إنسا، لا يزال حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني القوة السياسية الكبرى بنسبة 32%، ويليه حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف بنسبة 19%، ويأتي بعدهما الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة شولتز بنسبة 15%. أما في ما يتعلق بالعضوين الآخرين في الائتلاف السابق لشولتز، فقد حصل حزب الخضر على 10% والليبراليون على 4%، أي أقل من عتبة الـ5% اللازمة للبقاء في البرلمان.

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

■ غزة فضحت كل نفاق الأنظمة الغربية

■ أوضاع كارثية شمالي قطاع غزة
الاحتلال يقوم بقصف ونسف المنازل على رؤوس المواطنين في شمال القطاع، ومن يُستهدف يُستشهد لصعوبة إنقاذه وعمليات انتشال السكان من تحت الأنقاض تواجه صعوبات كبيرة
الاحتلال دمر معظم سيارات الإسعاف والدفاع المدني وما بقي منها لا يسمح له بالتحرك في شمال غزة

■ شمال غزة يتعرض لجريمة إبادة جماعية مصورة ومنقولة عبر الشاشات رغم محاولات الكيان المجرم التعتيم عليها جوع وعطش وفقدان الدواء والمشافي والناس تحت الردم والقصف مستمر والموت في الشوارع وكأن مجرمين من كوكب آخر يقومون بهذه الأفعال لا يطبق عليهم أي قانون ولا يتحرك أحد لوقف إجرامهم يا رب.

■ لحظات مرعبة عاشها الأطفال والنساء في قرية ياسوف شرق سلفيت بالضفة الغربية بعد أن هاجم إرهابيون إسرائيليون منازلهم بالحجارة

■ القرار 1701 الذي يتّهم البعض من يعتبره «حلّاً» لانتهاء الحرب بالعميل و و...القرار صدر عقب حرب تموز 2006 وافقت عليه حكومة #لبنان (الموجود فيها كافة الأطراف) بالإجماع. إذا كان هذا القرار خاطئاً، لماذا هم وافقوا عليه حينها؟

■ نائبة Marie Mesmeur فرنسية «يسارية» تغرد خارج السرب اليميني حول الصدامات التي حصلت في أمستردام «لم يتم مهاجمة هؤلاء الأشخاص لأنهم يهود، ولكن لأنهم كانوا عنصريين ودعموا الإبادة الجماعية»

■ قانون الإيجارات القديم حيرمى نصف الشعب فى الشارع تحيا مصر

■ تأثير إلغاء قانون الإيجار القديم في مصر
1.زيادة العرض العقاري: تحرير العقارات يزيد من فرص الاستثمار.
2.ارتفاع الإيجارات: توجه ملاك العقارات لرفع الأسعار.
3.ضغط على محدودي الدخل: انتقال بعض الأسر لأماكن أقل تكلفة.
#الإيجار_القديم #سوق_العقارات #اقتصاد_مصر #تطوير